

الملخص التنفيذي

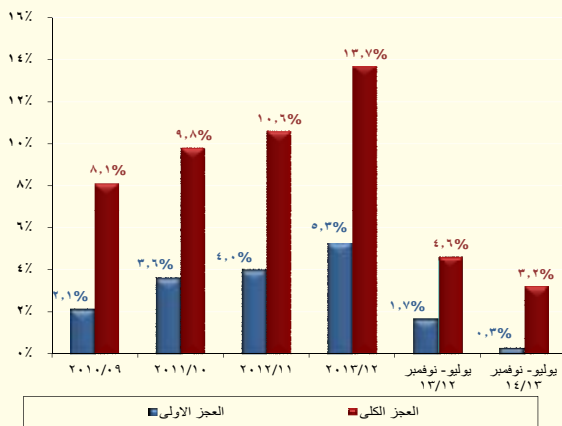
• **إنخفضت نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي لتحقيق نحو ٣,٢ % خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ (مسجلاً حوالى ٦٦ مليار جنيه)؛ وهو ما يمثل نحو ٣٥,٥ % من العجز الكلي المستهدف بالموازنة المعدلة مقارنة بـ ٤,٦ % (٨٠,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - نوفمبر من العام السابق بنسبة ٣٦,٩ % من المستهدف فى ذلك العام)، أى بنقص بلغ نحو ١٥,٤ مليار جنيه عن العجز خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١٣. كما إنخفضت نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلي إلى ٠,٣ % من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,٧ % من الناتج المحلي خلال نفس الفترة من العام السابق.**

ويرجع هذا التحسن في جانب منه إلى زيادة المنح التى شملها الإعتماد الإضافى فى الموازنة العامة دون إستخدامها بالكامل على جانب الإستثمارات خلال فترة الدراسة. وفى الوقت نفسه، فإن هذا الإنخفاض فى العجز يأتى على الرغم من إنخفاض العائدات المحولة من هيئة قناة السويس والبنك المركزى المصرى إلى الخزانة العامة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وبالمستهدف فى الموازنة.

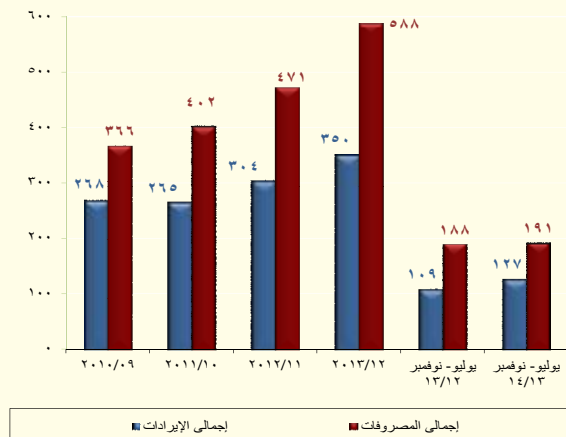
وبالرجوع الى البيانات التفصيلية، فيمكن تلخيص أهم تطورات الأداء الفعلى خلال فترة الدراسة كمحصلة لعدة عوامل :

Ø **وعلى جانب الإيرادات؛ فقد إرتفعت إجمالى الإيرادات بنحو ١٦,٨ % ليحقق ١٢٦,٧ مليار جنيه نتيجة لإرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة قدرها ٩٧,٨ %، مما عوض الإنخفاض فى الإيرادات الضريبية الذى بلغ ١٣,٤ % مقارنة بالفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٢/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات فى ضوء إنخفاض حصيللة الضرائب من كل من الجهات السيادية، والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بـ ١٥,٨ % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، بالإضافة إلى إنخفاض الإيرادات الأخرى بنحو ٢٧ % .بينما إرتفعت الضرائب المرتبطة بالنشاط الإقتصادى وفى مقدمتها الضرائب على شركات الأموال (غير السيادية) وضرائب المبيعات على السلع (بخلاف البترول حيث لم يتم إجراء أى تسويات مع قطاع البترول حتى تاريخ صدور البيانات والتي لها أثر على جانبى الإيرادات والمصروفات).**

العجز الكلى والعجز الأولى نسبة إلى الناتج المحلي ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٤/٢٠١٣

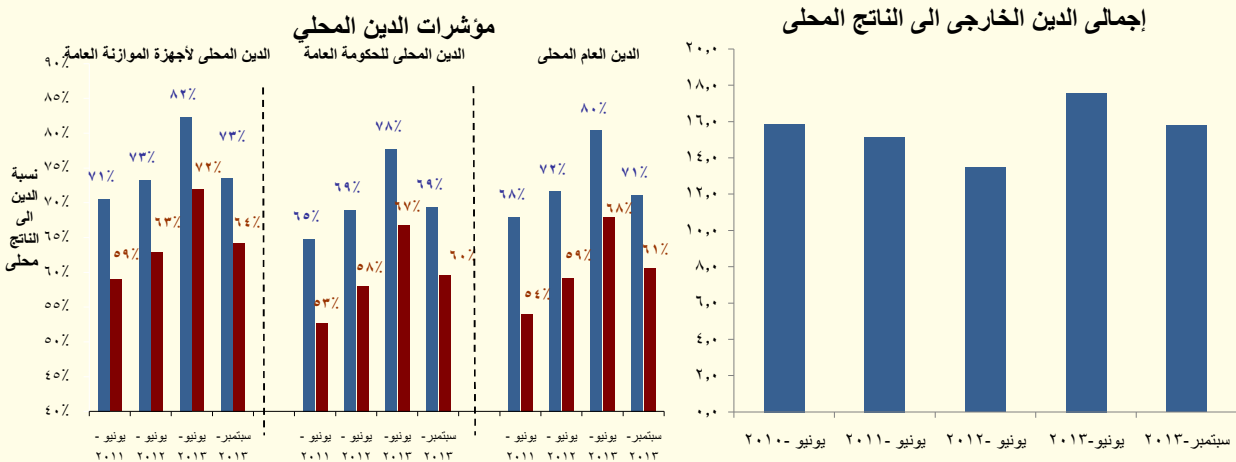


إجمالى الإيرادات والمصروفات بالمليار جنيه ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٤/٢٠١٣



Ø **اما على جانب المصروفات**، فقد ارتفعت بشكل طفيف خلال فترة الدراسة بنحو ١,٥% محققة ١٩٠,٧ مليار جنيه، حيث ارتفع المنفق على كل من الأجور وتعويضات العاملين بـ ٢٦%، والفوائد بـ ١٧%، والمصروفات الأخرى بـ ١٥,٨%، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٧%. بينما إنخفض باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بـ ٤٢,٤% نتيجة عدم شمول البيانات للتسوية المالية مع الهيئة العامة للبترول حتى ٢٠١٣/١١/٣٠، كما إنخفضت تكلفة إدارة دولاب العمل الحكومي (شراء السلع والخدمات) بـ ١% نتيجة لإنخفاض الإنفاق على المواد الخام، والمياه والإنارة وذلك فى ضوء خطة الحكومة لضبط وترشيد الإنفاق الحكومي وصدور عدد من المنشورات والكتب الدورية بشأن ترشيد الإنفاق العام.

- بلغ إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣ مقابل ٧٠,٦% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢.



- سجل **رصيد الدين الخارجى** حوالي ٤٧ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٣، مقارنة بـ ٣٤,٧ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٢ (وأغلب الزيادة من مساعدات دول الخليج بشروط ميسرة وتفضيلية). وقد بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٥,٨% كنسبة من الناتج المحلي فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣، وهو لا يزال يعتبر من المعدلات المنخفضة على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط و شمال افريقيا والتي يبلغ متوسط رصيد الدين الخارجى لديها نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣.

ومن أهم المؤشرات الخاصة برصيد الدين الخارجى :

- Ø **استقرار معدل خدمة الدين الخارجى نسبة الى اجمالى الصادرات والخدمات** عند ٦,٤% منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.

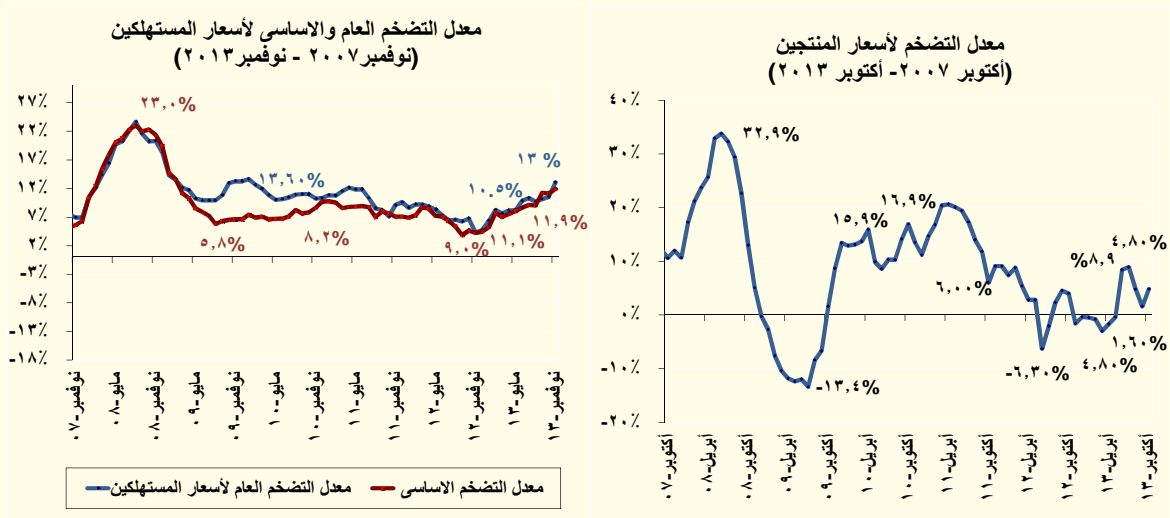
- Ø **حقق معدل الدين الخارجى قصير المدى زيادة طفيفة نسبة الى اجمالى الدين الخارجى**، مسجلاً ٨,٥٢% فى سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨,٤٨% فى سبتمبر ٢٠١٢.

- وبالنسبة للتطورات النقدية، فقد بلغ معدل النمو السنوي (الإسمى) للسيولة المحلية نحو ١٨,٧% في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (معدل نمو حقيقي قدره ٨,٦%) مقارنة بمعدل نمو قدره ٩,٨% في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ - وقد بدأ هذا الاتجاه التصاعدي في الظهور منذ منتصف عام ٢٠١٢ مدفوعاً بالزيادة في صافي الأصول المحلية خاصة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية - إلا أن هذا المعدل قد انخفض بشكل طفيف إذا ما قورن بمعدل نمو سنوي قدره ١٩,٢% خلال الشهر السابق.
- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي كان قد قبل في ١٥ ديسمبر ٢٠١٣ بربط ودائع بقيمة ٤٥ مليار جنيهه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت ٨,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودايع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.
- كما أن لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري كانت قد قررت في إجتماعها بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٣ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالي، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٨,٧٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%. وتجدر الإشارة الى أنها تعد المرة الثالثة التي يقوم خلالها البنك المركزي المصري بخفض معدلات العائد لديه، ليصل إجمالي الخفض الى ١٥٠ نقطة منذ شهر أغسطس ٢٠١٣.
- على نحو آخر، فقد شهد رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية إرتفاعاً سنوياً قدره ١٨,٤% في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٣ على الرغم من الانخفاض الشهري؛ حيث انخفض رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بـ ٠,٨ مليار دولار فقط خلال شهر الدراسة ليصل إلى ١٧,٨ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٨,٦ مليار دولار في أكتوبر ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد أعادت وديعة قطرية بمبلغ ٠,٥ مليار دولار، بعد أن رفضت دولة قطر مد موعداً إستحقاق الوديعة.
- سجل معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية نحو ١٣% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣، مقارنة بـ ١٠,٥% خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير هذه التطورات في ضوء:
 - ⊗ أثر فترة الأساس غير المواثية من العام الماضي.
 - ⊗ نقص المعروض من أسطوانات البوتاجاز واختناقات التوزيع مما دفع الأسعار إلى الإرتفاع، بالإضافة إلى تعديل أسعار إستهلاك المياه المحددة إدارياً، والإرتفاع الموسمي في أسعار الملابس

الجاهزة وبعض المواد الغذائية، ومنها الخضروات والفاكهة الطازجة والأسماك والمأكولات البحرية والتي تزامنت مع موسم الأعياد.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد تبين ارتفاع معدل التضخم السنوي لبعض المجموعات الرئيسية وعلى رأسها؛ "الطعام والشراب" (الوزن النسبي ٤٤,٢%)، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (١٧,٧%)، و"الملابس والأحذية" (٥,٨%)، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" (٣,٦%).

- كما ارتفع معدل التضخم الأساسي ليسجل ١٢% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١١,١% خلال الشهر السابق.



جدير بالذكر أنه لم يتم بعد نشر البيانات التفصيلية الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ والتي تصدرها وزارة التخطيط، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن **النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي** كان قد سجل معدل نمو قدره ٢,١% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وعلى الرغم من تنامي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدلات أبطأ، إلا أنه كان الأعلى إسهاماً في تحقيق هذا النمو بحوالي ٢,٣ نقطة مئوية، بينما ظل كل من الإنفاق الاستهلاكي العام والصادرات هما الدافعان الرئيسيان بمساهمة بلغت نحو ٠,٤ و ٠,٧ نقطة مئوية على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد قامت باتخاذ سياسات توسعية من شأنها زيادة معدلات الاستثمار الحكومي في البنية التحتية بشكل يسهم في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات القادمة.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية، فقد شهد **ميزان المدفوعات** تحسناً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائضاً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار - الأعلى منذ الفترة يوليو- سبتمبر من عام ١٩٩٧/١٩٩٨ - مقابل عجز قدره ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويمكن تفسير هذا التحسن في ضوء تحقيق الميزان الجاري فائض بلغ ٠,٨ مليار دولار - لأول مرة منذ العام

المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - مقابل عجز قدره ١,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما شهد صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل زيادة ملحوظة ليسجل ٤ مليار دولار مقابل ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وبالرجوع الى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير الفائض المحقق في ميزان المعاملات الجارية في ضوء: ارتفاع التحويلات الرسمية بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة في ضوء ورود منح من الدول العربية (١ مليار دولار من الإمارات، ٢ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية، ١,٣ مليار دولار تمويل دولي من جهات مختلفة)، مقارنة بـ ٤ مليون دولار فقط خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وعلى نحو آخر، فإن انخفاض المتحصلات الخدمية لتسجل حوالي ٤ مليار دولار (مصحوباً بانخفاض الإيرادات السياحية بـ ٦٤,٧% لتحقق ٠,٩ مليار دولار فقط، بانخفاض قدره ٢ مليار دولار عن نفس الفترة من العام المالي السابق) قد حال دون تحقيق الميزان الجاري فائض أكبر خلال فترة الدراسة.

أما عن فائض الحساب الرأسمالي والمالي، فقد جاء مدفوعاً بالتحول في صافي تدفقات الاستثمارات في محافظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للداخل بنحو ١,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل صافي تدفق للخارج بقيمة ٠,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، بالإضافة إلى ارتفاع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بـ ٧% خلال فترة الدراسة ليسجل ١,٢ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بلغ نحو ١,١٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

- انخفض إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ بنسبة ٦٩,٧% إلى ٠,٣ مليون سائح، مقابل ١ مليون سائح خلال سبتمبر ٢٠١٢، وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٢٥ دولة قد قامت برفع حظر السفر إلى المناطق السياحية في مصر في فترة لاحقة، وهو ما سيسهم في ارتفاع أعداد الزائرين والسياح خلال الفترة القادمة.
- أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع متوسط مؤشر EGX ٣٠ بنسبة ٤,٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣ ليصل إلى ٦٥٩٣ نقطة، وهو المستوى الأعلى منذ ٣٤ شهر، حيث حققت البورصة إجمالي أرباح بلغت ١٠٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣.